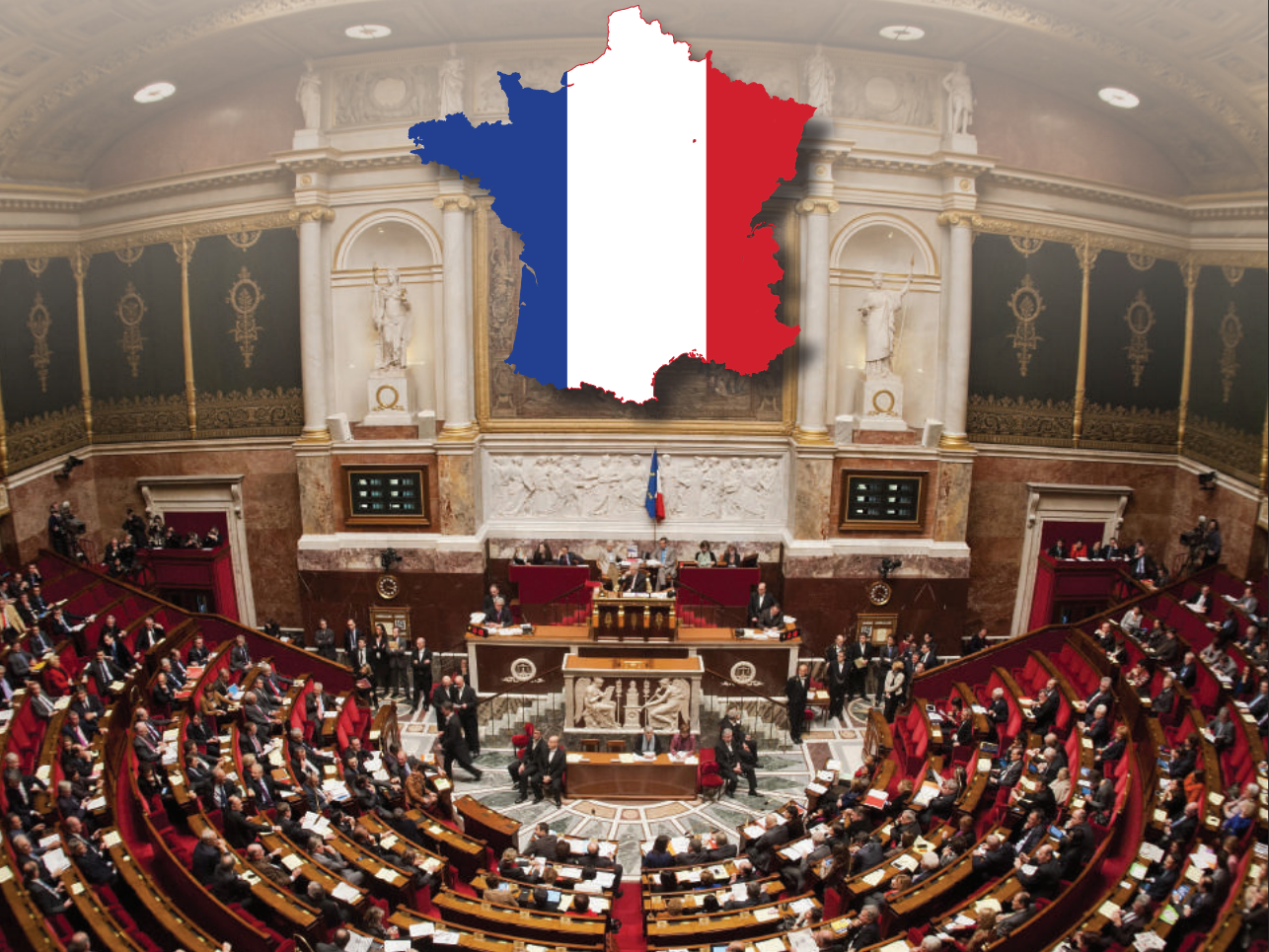


نضوج العملية الدستورية الفرنسية اندماج التقاليد الدستورية

كاثرين شكدام

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

نضوج العملية الدستورية الفرنسية اندماج التقاليد الدستورية

كاثرين شكدام*

إن الدستور هو القانون الأساس والرئيس للبلد، فهو يحدد المبادئ السياسية الأساسية للحكومة، والقواعد الإجرائية لها، وحقوق المواطنين والتزاماتهم، وطرق ضمان مساءلة الفروع الحكومية.

كما هو معروف جيداً فإن لدى فرنسا تاريخاً دستورياً مضطرباً، إذ مرّ عبر العديد من الأنظمة السياسية المختلفة، فمنذ الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ أصدرت الدولة ما لا يقل على خمسة عشر دستوراً. وعلى هذا كتب فان نيفتريك: «إن الفرنسيين على دراية جيدة بالدساتير! إذ لا يمكن للمرء أن يختلف حول اعتبار تأريخ فرنسا حديقة مثمرة للفكر الدستوري، أو مقبرة للتجارب الدستورية، أو "دستوراً للدساتير"، وفي كل الأحوال لا شك بأن الفرنسيين لديهم خبرة في الدساتير والتغييرات الدستورية»^١.

اعتمد في فرنسا الدستور الحالي الذي ينص على القواعد الأساسية للجمهورية الفرنسية الخامسة في عام ١٩٥٨، وهو أطول دستور فرنسي دائم بعد القوانين الدستورية للجمهورية الثالثة (١٨٧٥). لكن مثل هذه الاستمرارية لم تأت من دون إجراء إصلاحات وتعديلات عليه، وشهد الدستور الخامس تعديلاً لنصه الدستوري أربعاً وعشرين مرة حتى الآن. ولكن إذا كانت رحلة فرنسا حافلة بالأحداث، فإنها لم تكن بلا جدوى، إذ يمكن للمرء أن يجادل بأن الفكر السياسي الثري في فرنسا أجبر مثل هذه التعددية المؤسسية للسعي نحو الكمال، وهناك بعض الفوائد لمثل هذه التجارب والأخطاء، فقد تعلمت فرنسا في وقت مبكر تحديد ما لم تكن تريده.

أما ما يخص أهمية الدستور في الحياة السياسية الفرنسية فمن المهم العودة إلى ما قبل عام ١٩٥٨، حيث كان النظام مركّزاً إلى مبدأ الإرادة العامة، الذي كان - كما قال جان جاك روسو - : (الإرادة العامة)² *volonté générale*.

1 - van Nifterik, G.: French Constitutional History, Garden or Graveyard?
European Constitutional Law Review (EuConst), 3 (2007) 3, 476.

٢- إعلان حقوق الإنسان ١٧٨٩

* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وعلى هذا النحو كان الدستور ذا سيادة ويجب ألا يخضع للرقابة القضائية. وإن هذا التردد في وضع القوانين تحت أي نوع من الإشراف القضائي يذكرنا أيضاً بعدم الثقة التي طال أمدها للطبقة السياسية الفرنسية والمجتمع تجاه القضاة، التي يعود تأريخها إلى النظام الفرنسي القديم «Ancien Régime»، حيث كان القضاة (البرلمانيون) مهتمين في الغالب بالحفاظ على امتيازاتهم؛ وبناءً على ذلك، كان الدستور في الأساس وثيقة رمزية، ولم يمتلك أي آلية إنفاذ جدية.

لقد نصّ دستور عام ١٩٤٦ (المادة ٩١) على أن «اللجنة الدستورية» Comité Constitutionnel عليها التحقق مما إذا كان اعتماد التشريع يتطلب تنقيح الدستور. ومع ذلك، كان الإجراء صعباً وما يزال غير مستخدم.

وانحرف دستور عام ١٩٥٨ عن هذا التقليد بنحو طفيف، من خلال إنشاء هيئة مجلس الدستور «Constitutionnel Conseil» الذي تتمثل مهمته في التحقق من مطابقة المقترحات التشريعية مع الدستور، وكانت هذه السيطرة بأدنى مستوى لها، إذ قدمت مراجعة دستورية مركزة فقط، وبمجرد دخولها حيز التنفيذ لم يعد من الممكن الطعن في النظام الأساس، حتى في الحالات التي لم تكن خاضعة "للتخليص الدستوري" وفضلاً عن ذلك كانت السيطرة سياسية. ولبروز هذه الهيئة عدة أسباب:

أولاً: كان الهدف الأساس هو الحد من التأثير البرلماني على الشؤون التنفيذية ومنع حدوث انعدام الاستقرار الحكومي الذي زعزع استقرار الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وفي الأساس كان المقصود من المجلس الدستوري أن يكون "كلب حراسة للسلطة التنفيذية".

ثانياً: يمكن فقط لعدد محدود من الشخصيات السياسية إحالة التشريعات إلى المجلس الدستوري للمراجعة. وكان هؤلاء هم رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس أحد المجلسين البرلمانيين «Assemblée Nationale and Sénat»، ولكون جميعهم ينتمون إلى بعض الأحزاب السياسية، فإن احتمالية الإحالة سيكون شبه معدوم.

ثالثاً: كانت عضوية هيئة مجلس الدستور «Conseil Constitutionnel» سياسية كذلك^٢، دون وجود صلاحيات قانونية مطلوبة من أعضائه، وعملية الترشيح ترأسها شخصيات سياسية (ثلاثة أعضاء يرشحهم رئيس الجمهورية، وثلاثة من قبل رئيس الجمعية الوطنية، وثلاثة من قبل

3- Le Conseil constitutionnel et l'autorité judiciaire: l'élaboration d'un droit constitutionnel juridictionnel - Thierry Renoux

رئيس مجلس الشيوخ)، والرؤساء السابقون للجمهورية.

إن الجمهورية الخامسة هي عبارة عن تجميع للدساتير في الماضي، وهي النتيجة المباشرة لتطور الأفكار والمبادئ السياسية المضطربة منذ فترة طويلة. وينقسم التأريخ الفرنسي في الغالب على حقتين: ما قبل الثورة وما بعدها. ويبدو هذا التقسيم سائداً بنحو خاص حينما يكون الأمر خاصاً بالتأريخ الدستوري، وهو يؤكد الاختلاف الأيديولوجي والمجتمعي والثقافي والقانوني الذي حدث عام ١٧٨٩ حينما أطاحت الثورة بالملكية المطلقة.

لقد امتازت الثورة كما وصفها المؤرخون بـ «التأريخ الدستوري الحديث» في فرنسا؛ إذ أرادت النخبة السياسية الجديدة بداية جديدة مع الحماس الثوري فإن النظام القانوني القديم -المؤسسات والتشريعات والقواعد-، وكل ما جاء مع ذلك قد ألغي بالكامل.

ولأن الثورة امتازت بأختيار التصور الفرنسي للسلطة والسيادة، فقد صُوّر عام ١٧٨٩ على أنه نقطة تحول حقيقية من الناحية السياسية والقانونية. فلم يقتصر الأمر على قيام الثوار بتأسيس تسوية دستورية جديدة تماماً مع منظمة جديدة من المجتمع، ولكنهم أسسوا شرعية هذا النظام الجديد على انفصال نظيف عن الماضي.

لم تكن ثورة فرنسا بالطبع نتيجة لعامل واحد محدد بل بالأحرى مجموعة من المظالم -سواء أكانت فلسفية أم اقتصادية أم نقدية أم اجتماعية أم أيديولوجية أم سياسية- هي التي أدت في نهاية المطاف إلى انتهاء عهد الملكية الفرنسية. وبحلول ربيع عام ١٧٨٩، كانت فرنسا على استعداد لإعادة ظهورها من جديد، وأراد الشعب نظام حكم جديد. وقد كان على الأرجح انعدام الكفاءة المؤسسية لفرنسا هو الذي عجل في زوال ملكها، وزوال نظام قائم على الاستحقاقات، إذ حكم الملوك الفرنسيون تقليدياً باللجوء إلى النظام الملكي المطلق؛ وبالتالي لم يعترفوا بالعديد من القيود -إن وجدت- على حكمهم: السلطة والسيادة.

ولم يكن ملوك فرنسا ببساطة حكاماً لفرنسا، بل كانوا يمثلون فرنسا نفسها ويجسدون السيادة الوطنية والسلطة التي منحها الله إياهم، وكان أي انتقاد موجه إلى الملك يعدّ هجوماً على فرنسا. لكن الثورة أدت إلى معادلة هذه القوة وإعادة السيادة إلى الشعب، وأصبح صوت الشعب هو صوت الله. وإذا كانت فرنسا قد عانت من نظام قديم، فإن حالة مواردها المالية هي ما تسببت في التعبئة الاجتماعية؛ الأمر الذي أجبر مئات الآلاف على حمل السلاح ضد النظام الملكي والدعوة إلى إنصافهم.

إن أكثر ما يثير الإعجاب بالثورة الفرنسية والرحلة الدستورية اللاحقة لفرنسا هو تطور الفكر السياسي، أي الطريقة التي أتت بها الفلسفة لإظهار نظام حكم يهدف إلى تحويل مقعد السلطة من النخبة الحاكمة للإرادة المشتركة للشعب.

تهدف حركة التنوير -أو كما يفضل الكثيرون تسميتها بعصر العقل (أوروبا في القرن الثامن عشر)- إلى إلقاء ضوء جديد على جميع جوانب المجتمع، وأغلبها نظام الطبقات. وقد اعترضت على القيمة السياسية للملكية المطلقة، ورفضت الخيارات الاقتصادية للنظام الإقطاعي الذي تم إصلاحه بنحو سيئ، ونفت حق تدخل أي دين في تنظيم المجتمع والسلطة السياسية.

لقد أرادت الحركة قبل كل شيء إرساء العقلانية كمبدأ مؤسس لمنظمة جديدة للمجتمع؛ ومن هذا جاء حق جميع الرجال في المساواة القانونية، فضلاً عن جعل الدين فرع من فروع الفلسفة، فقد كان ذلك وقتاً للابتكار الديني (أو المضاد للدين)، إذ سعى المسيحيون إلى إعادة وضع عقيدتهم على أسس عقلانية، ورأى أنصار المادية أن الكون يحدد مساره الخاص دون تدخل الله.

في حين أن الملكية وجدت في الدين مصدر شرعيتها السياسية والأخلاقية، فإن الديمقراطية ستوفر الشرعية لهذا المجتمع الجديد. وقد استندت بدايات فرنسا الدستورية إلى مبدأ غير ثابت، إذ إن الشرعية تقع على عاتق الشعب، وإن الجميع يقفون متساوين أمام الجميع.

التمسك بالمبادئ الدستورية

كتب هنري بيرترام هيل في كتابه حول الدستورية في فرنسا (لم يكن لدى فرنسا دستور حقيقي للحديث عنه قبل عام ١٧٨٩): «إن الملكية الفرنسية بدأت في مكان مجهول وانتهت في مكان مجهول».

قبل عام ١٧٨٩، لم تكن هناك أي معالم توثيقية كبيرة تشير إلى الطريق، ولم يكن بإمكان أي شخص في فرنسا، بما في ذلك الملك، أن يصدر القوانين الأساسية للبلد حتى وإن طلب منه ذلك. ومع ذلك، فإن الحياة السياسية في فرنسا استندت إلى اتباع تقاليد قديمة من الممارسات الإدارية، التي أصبحت عادات على مرّ السنين؛ وبالتالي باتت ملزمة قانونياً.

وهذه العادة -التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على القانون المكتوب- حددت تأريخ فرنسا الدستوري، والأهم من ذلك، أنها شكلت الطريقة التي يتم بها إجراء التعديلات وكل التغييرات الدستورية الأخرى.

وفي ورقة بحثية قدمت لجامعة برينستون، كتب جيوفاني سارتوري: «في القرن التاسع عشر، كان اصطلاح «الدستورية» مفهوماً على نطاق واسع بأنه مجموعة أساسية من القوانين والمبادئ تتوافق مع ترتيب مؤسسي للحد من سلطة الحكومة التعسفية. وبعد الحرب العالمية الثانية، انهار هذا الإجماع، والآن يمكن تصنيف الدساتير إلى ثلاث فئات، هي: دساتير الاحتواء والمقابلة لفهم القرن التاسع عشر، ودساتير اسمية تُنفَّذ ولكنها تقوم فقط بتدوين وتمكين مجموعة محددة من الأفراد، ودساتير الواجهة التي تتوافق مادتها الشرعية مع فهم القرن التاسع عشر ولكن لا يتم تطبيقها على أرض الواقع».

يفهم سارتوري الدستورية على وفق ما يأتي:

- دساتير الاحتواء: هذه دساتير صحيحة تنسجم مع إجماع القرن التاسع عشر، التي تحد من سلطة الحكومة التعسفية وتضمن الحكومة المحدودة.
- الدساتير الاسمية: هذه الدساتير "مطبقة بالكامل ومفعلة" لكنها لا تؤدي وظيفة محددة؛ لأنها وضعت لإضفاء الطابع الرسمي للسلطة السياسية لمصلحة أصحاب السلطة الفعليين⁵.
- دساتير الواجهة: هذه الدساتير تأخذ شكل دستور حقيقي، لكن "ما يجعلها غير صحيحة هو أنه يتم تجاهلها".

يرتكز القانون الدستوري الفرنسي إلى مفارقة مذهلة: في حين أن تغيير النموذج الدستوري حدث بسرعة كبيرة في عام ١٧٨٩، فقد استغرق الأمر أكثر من ٢٠٠ عام؛ لكي تكون الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من الممارسة الدستورية والسياسية. وعلى النقيض من الولايات المتحدة⁶، حيث حقق دستور ١٧٧٦ الاستقرار السياسي، تعرضت فرنسا لمدة طويلة من الاضطراب السياسي والدستوري قبل أن يتم صياغتها وإقرارها في النهاية^٦.

ولكن فوضى فرنسا لم تكن عديمة الجدوى أو لا طائل من ورائها، فقد نشأت بسبب التوق

5 -Giovanni Sartori: "Constitutionalism: A Preliminary Discussion" 2015.

6- Constitutional History of France - Henry Lockwood.

إلى الكمالية، والفهم السائد بأن مبادئ الثورة يجب أن يُثَمَّسَتْ بها، وأن تدمج في نسيج الدولة بما يخدم إرادة الشعب ورفاهية الأمة.

لقد اتسم القانون الدستوري الفرنسي ببصمة صعبة منذ البدايات، ففي كل مرة يصاغ دستور جديد لإنشاء نظام جديد، يأمل السياسيون والمحامون، بأن ذلك من شأنه أن يجلب الاستقرار للأمة، ويسمح لفرنسا بأن تجد مكانها الديمقراطي.

علَّمت فلسفة التنوير الفرنسيين الثوريين بأن يؤمنوا بقوة القانون الدستوري لترويض النظام السياسي وتشكيله؛ وبناءً على ذلك اعتقدوا بأن الدستور المكتوب بنحو جيد سيكون لإضفاء الصفة والسلوكيات والممارسات السياسية على القانون وتأطيرها، وسرعان ما فُسر فشل دساتير الماضي بعدم كفاية الأدوات الدستورية المحددة؛ وقد أدّى هذا إلى قيام مشروع القانون بخوض تجارب مستمرة «للبحث عن الكمال».

من الدستور المثالي سوف تتدفق المؤسسات مثالية منسجمة مع رغبات الناس لتأمين سعادتهم ... أو هكذا كان الاعتقاد. لقد غذى هذا الاعتقاد الجنون لكتابة دستور مثالي، إذ كُتبت العديد من الدساتير، ولم يدم إلا القليل منها لمدة طويلة بما يكفي لوضع بصماتها؛ مما جعل فرنسا تتأرجح بين العناصر المتطرفة: من النظام البرلماني إلى الرئاسي، من الملكية الدستورية إلى الجمهوريات، من مجلس برلماني واحد إلى مجلسين، ومن الاقتراع المباشر إلى الاقتراع غير المباشر.

ومع سرعة التغيير الدستوري الفرنسي يأتي الإدراك بأن إيجاد الدستورية والديمقراطية المثالية لم يكن أمراً سهلاً في فرنسا، فكانت ثورة عام ١٧٨٩ مجرد بداية لطريق طويل ومتعرج، لكن مثل هذا التقلب لم يكن من أعراض عدم الاهتمام أو حتى الحرمان من الحرية في النظام الديمقراطي، وقد كان من الواضح أن ولاء رجال الدولة الفرنسيين تجاه النظام الديمقراطي السياسي هو الذي سمح للتغيير بأن يؤتي ثماره.

وإذا بدا تطور التأريخ الدستوري الفرنسي في البداية أمراً عشوائياً^٧، فإنه من الممكن تحديد بعض الاتجاهات المائزة وإضفاء بعض النظام على هذه الفوضى الظاهرة، وبإمكاننا اكتشاف وراء هذا التأريخ الغني والمعقد مفهوم الدستورية، وهو مفهوم كان مسؤولاً جزئياً عن الطريقة التي انكشف بها التأريخ الدستوري.

7- The French constitution: its origin and development in the Fifth Republic, By Bernard Chantebout

آليات التغيير

على الرغم من أن التغيير الدستوري في فرنسا يبدو عشوائياً وفوضوياً بيد أنه يمكن تفسيره بالرجوع إلى الطريقة المنهجية التي تمت بها. ومن الناحية التاريخية، كانت فرنسا دائماً تعتمد إلى حد كبير على هيئة ديناميكية من العادات، وقد استمر هذا حتى بعد كتابة الدستور.

وقد صيغت المواد الدستورية الجديدة بنحو معارض للنصوص والأنظمة السابقة؛ فعلى المستوى الجزئي كان التغيير الدستوري يتكون -على الأغلب- من مجموعة ردود الفعل المتسلسلة، فالممارسات الدستورية والخبرات لنظام واحد من شأنها أن تساعد في صياغة وتبني الدستور الجديد. ويتجلى هذا من خلال الابتكارات الموجودة في دستور ٢٢ آب ١٧٨٥، التي صيغت بعد سقوط روبسبير مباشرة^٨، فكان البرلمان لأول مرة يتكون من غرفتين، ويرأس السلطة التنفيذية ثلاثة من «المديرين». وتم تبني هذا الهيكل المؤسسي بنحو واضح لمنع ظهور أي ديكتاتورية في أيٍّ من فروع الحكومة: في حين أن الغرف التشريعية ستبقي بعضها وبعض تحت السيطرة، وأن الطبيعة الجماعية للسلطة التنفيذية ستجعل من الصعب على الدكتاتور أن يصل إلى السلطة. ومع ذلك، ضاعف هذا الهيكل المؤسسي المعقد من النزاعات المحتملة. ومن المثير للاهتمام، فإن دستور الجمهورية الثانية أعاد البرلمان إلى غرفة واحدة وإلى مسؤول تنفيذي واحد في محاولة لتجنب الصراعات غير الضرورية.

لقد خاضت فرنسا صراعاً بين سلطة تنفيذية قوية وتشريع قوي خلال الجزء الأكبر من تاريخها التي أبدت مخاوف بشأن إيجاد أفضل طريقة لتحقيق التوازن، ومنع إساءة استخدام السلطة.

وقد وُضعت أحكام جديدة وأنشئت مؤسسات جديدة في محاولة لقمع الممارسات والسلوكيات غير المرغوب فيها. وإذا كانت فرنسا قد اتخذت قرارات خاطئة، فإنها على الرغم من ذلك تطمح إلى نظام يستحق طموحاتها الفلسفية.

وعانت الجمهورية الثالثة من انعدام لاستقرار الحكومة كما عانت الحكومة الائتلافية بإصدار تشريعاتها من خلال البرلمان، وأدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى أن تكون أعمال الحكومة سريعة وفعالة ولذلك أنشئ جهاز جديد يسمى المرسوم التشريعي (décret-loi).

في القانون الفرنسي، كان المرسوم التشريعي décret-loi عبارة عن عمل حكومي يتم بموجب سلطة قانونية في مجال يقع عادة ضمن اختصاص القانون (تشريعي). وكان المرسوم التشريعي

في فرنسا في إطار الجمهورية الثالثة والرابعة امتداداً استثنائياً للسلطة التنظيمية في المجال التشريعي، يسمح به قانون تمكيني يجيزه البرلمان.

وفي السنوات الأخيرة من الجمهورية الثالثة، أصبح اللجوء إلى المرسوم التشريعي -décret- loi متكرراً لدرجة أن دستور عام ١٩٤٦ حظر اللجوء اليه بموجب المادة ١٣. لكن القواعد القانونية حددت العادات البرلمانية ومعظم الحكومات التي نجحت بالوصول إلى السلطة عام ١٩٥٣ عادت إلى العمل بنظام المرسوم التشريعي، ولاسيما من خلال ممارسة القانون الإطاري، الذي كان محظورا بموجب الدستور.

وتحت حكم الجمهورية الخامسة، فإن وضع اللوائح المنصوص عليها بموجب المادة ٣٨ من الدستور، يقابل الممارسة القديمة للمرسوم التشريعي Décret-loi؛ وهكذا تستطيع الحكومة "من أجل تنفيذ برنامجها" أن تطلب من البرلمان الحصول على إذن بالتصديق على التدابير التي تعد -في العادة- مجالاً للقانون. ولكن -في حين أن المراسيم التي تتدخل في أمور غير تشريعية يمكن مهاجمتها دائماً من خلال القضاء- لم تعد المراسيم (كما كانت سابقاً في نظام المرسوم التشريعي) التي تقرها السلطة الإدارية في مجال القانون عرضة للاستئناف، وقبل التصديق عليها، يرى مجلس الدولة أن الأعمال التي اتخذتها الحكومة بموجب تفويض تشريعي تبقى أعمالاً إدارية تخضع لسيطرة القاضي الإداري.

ولم يعد نظام المرسوم التشريعي موجوداً في ظل حكم الجمهورية الخامسة، إذ استبدل بإجراءات تحكمها المادة ٣٨ من دستور ١٩٥٨، وعلى خلاف المراسيم التشريعية، تتطلب الأوامر التشريعية الموافقة المسبقة من البرلمان قبل أن تُدمج في التشريع الأساس.

مع عودة انعدام الاستقرار الوزاري بعد الحرب، أصبح اللجوء إلى نظام المرسوم التشريعي décret-loi هو القاعدة. ومع ذلك، كانت هذه الممارسة من الناحية الفنية تتناقض مع الدستور؛ وبالتالي تمثل استيلاء السلطة التنفيذية لصلاحيات السلطة التشريعية، لكن مثل هذا التناقض لم يردع مسؤولي الدولة. فمع مرور الوقت رأى الكثيرون أن مثل هذه الممارسة تعد تآكلاً في الدستور؛ وبالتالي عملوا على إدانة هذه الممارسة.

تنص المادة ١٣ من دستور الجمهورية الرابعة على أنه لا يمكن منح التفويض للسلطة التشريعية التي تنتمي إلى الجمعية الوطنية. ومع ذلك فإن انعدام الاستقرار الوزاري سرعان ما عطل النظام الجديد وأدى إلى ظهور آليات مماثلة للمرسوم التشريعي décret-loi.

ومع ظهور الجمهورية الخامسة تغيرَ الموقف الرسمي وأُعطِيَ توجه سياسي جديد. وفي ظل انعدام الاستقرار الذي حلَّ تحت أقدام البرلمان المتزعزع أصبحت الحاجة إلى إيجاد سلطة تشريعية ضعيفة، ومنح القوة للسلطة التنفيذية أمراً مرغوباً أكثر، حينها كانت فرنسا مستعدة لتحول آخر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير في اللهجة السياسية يتطابق إلى حد كبير مع تطورات الجنرال شارل ديغول.

لقد مكّنت المادة ٣٨ البرلمان بمنح تفويض للسلطة التنفيذية على التشريع على المستوى الجزئي؛ وفي نهاية المطاف تم الدمج الكامل للممارسة غير الدستورية للمرسوم التشريعي - *décret-loi* في الدستور.

ظهور النظام من الفوضى (oahc ba odro)

ظاهرياً كان التأريخ الدستوري الفرنسي فوضوياً، وفي أغلب الأحيان كان مليئاً بالعنف، وفي حالة رد فعل على ما يحدث من قبل. وللوهلة الأولى تبدو فرنسا زوبعة دستورية لوجهات نظر عدائية وتناقض الأفكار السياسية؛ ومع ذلك -من بين هذه الفوضى- نجد أن النظام موجود.

لقد درس المحللون تأريخ فرنسا الدستوري على المستوى الكلي، ووجدوا أن كل دورة دستورية تخلق ديناميكية جدلية لأنها تشمل ثلاث فترات مائزة، هي:

١- الأولوية للبرلمان.

٢- الأولوية للسلطة التنفيذية.

٣- تعاون جميع فروع الحكومة تحت التوليف السياسي.

وعلى وفق هذا التمثيل أتمت فرنسا منذ ١٧٨٩ دورتين كاملتين: الأولى: من ١٧٨٩ إلى ١٨٤٨، والثانية: من ١٨٤٨ إلى ١٩٤٠. وخلال هاتين الدورتين، كانت السلطة التشريعية هي القوة المهيمنة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٥، ومرة أخرى بين ١٨٤٨ و ١٨٥١.

ومن الناحية الأخرى فإن السلطة التنفيذية كان لها أولوية واضحة بين حقبتَي ١٧٩٥ و ١٨١٤، و ١٨٥١ إلى ١٨٧٠. وأخيراً، امتدت حقبة التوليف والاستقرار وتعاون السلطة لحقبة طويلة من (١٨١٤-١٨٤٨) والجمهورية الثالثة (١٨٧٥-١٩٤٠).

إن هذا التمثيل للتأريخ الدستوري لفرنسا له ميزة في كشف نمط للنظام الدستوري، والمثير للدهشة أنه يسلط الضوء أيضاً على اتجاه أساس في الاستقرار الدستوري؛ فخلال مدة الـ ١٥١ عاماً التي شملتها الدورتان الدستوريتان (١٧٨٩-١٩٤٠)، فإن حقبة التوليف والاستقرار وتعاون القوى تضيفان ما مجموعه ٩٩ عاماً.

لقد بدأت الدورة الدستورية الثالثة بدستور عام ١٩٤٦، وتم التصدي بسرعة للاعتراف بأولوية البرلمان في الجمهورية الرابعة من قبل الجمهورية الخامسة وتأكيداً على هيمنة السلطة التنفيذية. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان الإصلاح الدستوري في تموز ٢٠٠٨ ساعد في تعزيز التعاون الدستوري الكامل والاستقرار السياسي على المدى الطويل.

بعد الدورات الدستورية المذكورة آنفاً، من الممكن تحديد ثلاثة تقاليد دستورية في النسيج الغني للتأريخ الدستوري الفرنسي، هي: الجمهورية، والبرلمانية، القيصريّة. إذ تم تأسيس التقليد الجمهوري بواسطة ثورة ١٧٨٩. وولد التقليد البرلماني من رحم تجارب ترميم الأنظمة السابقة واندجمت مع الجمهورية الثالثة واستمرت في الجمهورية الرابعة. وعلى النقيض من ذلك، ظهر التقليد (القيصري) في الحركة البونابرتية والإمبراطوريتين ويقال إنه مصدر إلهام للدستور الحالي.

وتمثل هذه التقاليد تعبيراً متبايناً للسلطة السياسية: ففي التقاليد البرلمانية، كانت سيادة الشعب هي المسيطرة في البرلمان وعبرت عن نفسها من خلال التشريع، بينما في التقليد القيصري، فإن القيادة والسلطة القوية للسلطة التنفيذية تخفف من الحاجة إلى الدعم الشعبي (إذا لم يكن ديمقراطياً). وفي التقليد البرلماني، تشكل الانتخابات المنتظمة أنشطة البرلمان وفي التقاليد القيصريّة يلجأ القائد إلى الاستفتاء لتقوية شرعيته؛ فتناوبت هذه التقاليد على أوقات منتظمة منذ عام ١٧٨٩.

يعلّمنا التأريخ أنه في الوقت الذي شهدت فيه فرنسا العديد من التغييرات الكبيرة في أنظمة الحكم، فإن التغيير الدستوري جاء من خلال درجة معينة من الاستمرارية. هذه الاستمرارية هي التي سمحت لفرنسا بالصمود في عدة أزمات. وهناك ثلاثة عناصر رئيسة لهذا الاستمرار: طوال مدة عمل السياسيين، ودوام القانون الإداري، واستمرارية وجود رؤية معينة للمجتمع.

كان الأكثر إثارة للانتباه هو قدرة المسؤولين السياسيين والحكوميين على رؤية مسار حياتهم المهنية عبر العديد من «الأنظمة» التي تثبت أنه في الوقت الذي كانت فيه الأشكال السياسية مرنة

فإن الهوية الدستورية الأساسية لفرنسا كدولة ذات سيادة بقيت قوية.

لقد تمكن عدد مدهل من السياسيين من قيادة مهن سياسية ناجحة تمتد عبر أنظمة متعددة، وكواحد من أفضل الأمثلة على طول العمر السياسي هو (تاليراند) الذي كان أسقفاً في عام ١٧٨٩ وعضواً في Etats-Generaux، التي أعيدت تسميتها إلى الجمعية الوطنية، وتبنى الأفكار الثورية. وفي ١٧٩٢ أرسل مبعوثاً خاصاً إلى بريطانيا (لإقناع الحكومة لدعم القضية الفرنسية)، ولاحقاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عاد إلى فرنسا في أيلول عام ١٧٩٦، وخدم كوزير للشؤون الخارجية تحت حكم نابليون بونابرت حتى عام ١٨٠٩. وقد أدى تاليراند دوراً رئيساً في تنظيم حركة استعادة لويس الثامن عشر للحكم وشغل منصب وزير الشؤون الخارجية. وبعد سقوط تشارلز العاشر في عام ١٨٣٠، كان له دور فاعل في مساعدة لويس فيليب ليصعد للعرش، وفي ظل هذا النظام الأخير، عمل سفيراً في المملكة المتحدة، وتفاوض على الاتفاقية الفرنسية البريطانية عام ١٨٣٤.

ومع تشكل الحكومات وسقوطها بنحو دائم، بدأ السياسيون بالعمل في مناصب مختلفة، فعلى سبيل المثال، كان هنري كيولي -الذي امتدت حياته المهنية عبر جمهوريتين- عضواً في البرلمان من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٥٨، وشارك في ٣٣ حكومة مختلفة (ثلاث مرات رئيساً للحكومة و٣٠ مرة وزيراً)، وكان وزير الزراعة لمدة ثماني سنوات.

قدمت الإدارة العامة عنصراً قوياً للاستمرارية المؤسسات السياسية على مدار التاريخ الفرنسي إذ أنشئت العديد من الهياكل الإدارية الجديدة بعد ثورة ١٧٨٩ وفي عصر النابوليين. وبمجرد إنشائها استمرت في الوجود أياً كان النظام، على سبيل المثال: فإن التقسيم الإداري للأراضي الفرنسية كان من اختصاص 'départements' التي أنشأها نابليون بونابرت، وتستمر حتى يومنا هذا وتبقى إرثاً قوياً لفرنسا الثورية.

وأخيراً يوجد عنصر الاستمرارية أيضاً في تبني الخيارات والمبادئ المجتمعية الأساسية التي وضعتها الثورة في إعلان ١٧٨٩؛ وقد أدت الثورة إلى تبني منظمة جديدة للمجتمع بقيت دون منازعة من قبل الأنظمة المتعاقبة.

من خلال هذه التجارب للتغيير الدستوري، أُعْتُمد مفهوم محدد من الدستورية في فرنسا، وأدى هذا المفهوم بدوره إلى تغيير دستوري.

عصر التجريب

أثارت الحركة الثورية في نهاية القرن الثامن عشر ولادة الدستور الحديث لفرنسا وهو أمر لا يمكن أنكاره. وعلى الرغم من أن الحركة مستوحاة من الفلاسفة السياسيين ونظرين دستوريين، غير أن ترجمة هذه المبادئ إلى واقع عملي لم تكن مباشرة، وهو ما قد يفسر إلى حد ما الفشل المتكرر الذي مرت به فرنسا.

فعلى سبيل المثال، حينما وصلت الملكية الدستورية الأولى إلى نهايتها واجه الثوار مهمة تبني نظام سياسي جديد. وفي ذلك الوقت كان هناك وفرة من الكتابات والنظريات حول السيادة الشعبية والديمقراطية التمثيلية، ولكن ترجمة هذه النظريات من الناحية المؤسسية أثبتت أنها صعبة للغاية، ولا سيما أنه لم يكن هناك نظام جمهوري آخر متاح في أوروبا في الوقت نفسه ليُجرب.

لم تصل الحركة الدستورية إلى درجة عالية من التطور في ذلك الوقت، وقد أدى ذلك - في بعض الأحيان - إلى تفسير غير منطقي لمتطلباتها: فمثلاً: خلال صياغة الجمهورية الأولى، اعتقد واضعو النص أن السيادة الشعبية تعتبر عن نفسها بصوت واحد وواضح، ولم يفكروا بوضع مجلسين للبرلمان لأنهم يشعرون أن هذا من شأنه أن يخلّ بمفهوم السيادة. ومن المفارقات أنه بمجرد الاعتراف ببرلمان يتألف من مجلسين يواجه القائمون على المشروع صعوبات أخرى: لا يمكن إيجاد حل بشأن تقسيم العمل المذكور آنفاً بسهولة عن طريق الإشارة إلى شرعية منفصلة، وليس من المستغرب أن الصراعات السياسية قد اندلعت في جميع أنحاء النظام بسبب هذا الأمر.

إن التأريخ الدستوري الفرنسي مليء بمثل هذه التجارب، إذ جُربت العديد من الأنظمة الواحدة تلو الأخرى؛ وأجريت تحسينات على الآليات الدستورية وفُهم الدستور بنحو أفضل مع مرور الوقت.

ومع ذلك كان من الصعب تعلم الدروس، ولا سيما حينما يخص الأمر بالشرعية: فمثلاً: على الرغم من أن واضعي الجمهورية الثانية يرغبون في إخضاع رئيس الجمهورية للبرلمان، فقد نصوا على أن يُنتخبوا بالاقتراع العام المباشر. ولم يدرك المشرعون أن الاعتراف بتسلسل هرمي أو وجود أولوية بين القوتين يعدّ أمراً مستحيلاً. وعلى الرغم من انتخاب أعضاء الجمهورية الثالثة بانتخاب غير مباشر، إلا أنهم استفادوا إلى حد كبير من الصلاحيات نفسها التي تتمتع بها الغرفة الأولى، وأدى ذلك إلى تفاقم الاختلالات في النظام، وكان على المرء أن ينتظر نشوء الجمهورية الرابعة

لإضفاء الشرعية النسبية لكل مجلس تتناسب مع سلطته.

قد يفتقر التأريخ الدستوري الفرنسي إلى الاستمرارية، لكنه يفسر جزئياً الحاجة إلى تجربة آليات جديدة وحلول جديدة في محاولة لكشف نظام يحقق الاستقرار. وقام الفرنسيون بالتجربة لـ ٢٠٠ عام، ومن المتأمل أن تستفيد الدستورية الحديثة والديمقراطيات الحديثة من هذه المحاولات المتكررة.

المفارقة الفرنسية

تجد التجارب المتعددة لصياغة الدساتير الجديدة جذورها في مذاهب الثورة. فسيادة الملك أفسحت المجال لسيادة الشعب، وقد ألحقت درجة من الخضوع بالنصوص المختلفة التي تمثل التعبير المباشر عن هذه السيادة، أدى هذا إلى وضع مفهوم دستوري بطريقة جامدة نوعاً ما.

ويُنظر إلى الكلمة المكتوبة في الدستور على أنها ذات أهمية بحيث يلزم الاعتماد عليها بنحو كلي وكامل، وفي هذا الإطار النظري، من الصعب إيجاد مكان للممارسة الدستورية: أي ممارسة خارج نطاق الدستور لا يمكن الاعتماد عليه، كان يجب أن يضمن هذا انتصار القانون على الحقائق.

ومع ذلك -طوال التأريخ الدستوري الفرنسي- كانت الممارسة السياسية تتعارض بنحو متكرر مع الدستور نفسه. وخلق هذا مفارقة كبيرة في القانون الدستوري الفرنسي: في حين كانت الآليات الدستورية تحترم وتوضع في قمة التسلسل الهرمي للقواعد، فإن الممارسات الدستورية -غالباً- كانت ضدها.

وفضلاً عن ذلك، كانت تهدف الدساتير صياغة الممارسة الصارمة للسلطة السياسية، وكان يميل أولئك الذين تعصف بهم ممارسات معاكسة إلى فقدان شرعيتهم واستبدالهم.

وقد أولى القليل من الاهتمام في البداية لحماية أولوية الدساتير، ففي بادئ الأمر لم يكن هناك تمييز واضح بين الدساتير والقوانين العادية: فكلتا فئتي النص تبنتهما -غالباً- جمعية منتخبة تجسد التعبير عن إرادة الشعب.

يمكن القول إن هناك تقنيات قانونية قليلة لضمان التفوق الواضح للدساتير على القوانين، إذ كان من الصعب الإخلال بنص تم تنبيه بالطريقة نفسها التي اعتمد بها النظام الأساس الذي زعم

أنه قد روجع. وفي الواقع، يعد دستور ١٩٥٨ أول ما يضمن عدم مخالفة أحكامه.

ويبدو أن دستور ١٩٥٨ ينفصل عن تأريخ فرنسا الدستوري المضطرب: فقد استمرت الجمهورية الخامسة لمدة أطول من معظم الأنظمة السابقة، والأهم من ذلك أنها عززت الاستقرار الدستوري واستمراريته.

لقد عزز دستور الجمهورية الخامسة سلطات ديغول كرئيس للدولة على حساب البرلمان والقضاء، واعتمد الدستور على نص الدستور الفرنسي الأول، الذي يتضمن إعلان حقوق الإنسان والمواطن من خلال مرجع في ديباجته.

ومن المثير للاهتمام أن النظام الحالي لا يستند إلى نظام دستوري يمكن تحديده بسهولة، فعلى الرغم من أن الدستور أنشأ في الأصل نظاماً برلمانياً، إلا أن التطور اللاحق للنظام قد عزز موقف رئيس الجمهورية.

وحينما أراد الكتاب تصنيف النظام الحالي، كان عليهم أن يصنّفوا فئة جديدة، فالنظام الفرنسي يسمّى «رئاسياً» أو «شبه رئاسي»؛ وهذا يؤكد طابعه المختلط. إذ إن الطبيعة المختلطة للنظام تكشف أيضاً حين تحليلها التطور التاريخي، وإن الطابع الرئاسي للنظام -الذي يشدد على قيادة رئيس الجمهورية- يجمع بين السمات الرئيسية لنظام برلماني.

ويبدو أن التقاليد السياسية الرئيسة الثلاثة -الجمهورية، والبرلمانية، والقيصرية (البونابرتية)- تجتمع معاً في الجمهورية الحالية. ويجب النظر إلى دستورية فرنسا، إذا فهمت بنحو صحيح على أنها محاولة مستمرة من جانب السياسيين والمشرعين والمفكرين لصياغة نظام ديمقراطي يتماشى مع المجتمع الذي يهدف إلى خدمته، والأهم من ذلك هو الحقوق التي يحميها.

لقد حققت فرنسا توازناً استثنائياً في صياغة مؤسساتها، إذ جمعت أكثر من قرنين من الخبرة. وعلى حد تعبير جيكوبيل -المعلق السياسي- فإن «الجمهورية الخامسة تتوج التأريخ الدستوري من خلال تحقيق توليفة الديمقراطية مع السلطة».

وينصُ دستور فرنسا اليوم على إعادة تقسيم السلطة الآتية:

السلطة التنفيذية

لدى فرنسا نظام شبه رئاسي، وينتخب الرئيس بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات، ولا يجوز له أن يخدم أكثر من ولايتين متتاليتين (كانت مدة ولاية الرئيس المنتخب سبع سنوات في عام ٢٠٠٢ وما قبلها ولم تكن عدد ولايته محددة) باستخدام نظام الأغلبية من جولتين، فإذا لم يحصل أي مرشح على موافقة مطلقة، تجري الجولة الثانية بين أعلى مرشحين من الذين حصلين على التصويت من الجولة الأولى. وللمشاركة في الانتخابات، يجب أن يحصل المرشحون على ٥٠٠ توقيع متبادل للمسؤولين المنتخبين من ٣٠ دائرة على الأقل، أو أقاليم خارج البلاد.

الرئيس هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش، ويرأس مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء

يعيّن الرئيس رئيس الوزراء الذي يرشح الوزراء الآخرين لتعيينهم من قبل الرئيس، ولا يمكن عزل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من مناصبهم إلا بواسطة الجمعية الوطنية، التي يتحملون المسؤولية عنها جماعياً. وبما أن الجمعية الوطنية تميل إلى أن تكون أغلبية تنتمي إلى حزب الرئيس أو ائتلافه، فإن الرئيس ورئيس الوزراء يميلان إلى أن يكونا من الحزب السياسي نفسه. لكن في بعض الأحيان، كان الحزب الوطني يسيطر على الحزب المعارض للرئيس؛ مما أدى إلى تقسيم السلطة التنفيذية، إذ كان الرئيس ورؤساء الوزراء من أحزاب مختلفة وهذا ما يسمى بالمعايشة. وكانت هناك ثلاثة أوقات من التعايش، استمرت لمدة تسع سنوات. وبينما يحتفظ الرئيس بسلطة مستقلة في تحديد السياسة الخارجية، فإن جميع القرارات المحلية التي يتخذها الرئيس يجب أن يوافق عليها رئيس الوزراء. ويحدد وزراء الحكومة السياسة ويقدمون تشريعاً جديداً أمام البرلمان. ومن الناحية العملية، يمارس الرؤساء قدراً كبيراً من التأثير على حكومة ذات اللون السياسي نفسه، بما في ذلك السلطة الفعلية لإقالة مجلس الوزراء.

لرئيس سلطة حلّ الجمعية الوطنية والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، ولكن ليس أكثر من مرة في السنة. وليس لديه حق النقض على التشريع، على الرغم من أنه قد يعيد مشروع القانون إلى البرلمان لإعادة النظر فيه. إذا تم تمريره مرة أخرى، يجب إصدار مشروع القانون كقانون معتمد. قد يُعزل الرئيس من سلطته بواسطة البرلمان بصفته المحكمة العليا بسبب «الإخلال بواجباته بنحو لا

يتوافق مع استمراره في منصبه». تبدأ هذه العملية من مجلس واحد، ويصدر المجلس الثاني حكماً من طريق الاقتراع السري، إذ تكون أغلبية الثلثين ضرورية للإقالة. بناء على طلب من رئيس الوزراء أو مجلسي البرلمان، يجوز للرئيس أن يدعو إلى استفتاء ملزم بشأن العديد من القضايا.

السلطة التشريعية

يتألف البرلمان الفرنسي من مجلسين: مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية. ينتخب المجلس الوطني (البرلمان) بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات، ويتكون حالياً من ٥٧٧ نائباً منتخبين (على وفق القانون الانتخابي) من دوائر ذات مقعد واحد بتعددية الدائرة: إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات في الجولة الأولى، أي مرشح حصل على أصوات تعادل ١٢,٥٪ على الأقل من الأصوات المسجلة، ويمكن أن يشارك في الجولة الثانية حيث يفوز المرشح الذي يحصل على معظم الأصوات. ويجب أن يكون المرشح للانتخابات مواطناً فرنسياً وقد بلغ سن الثامنة عشرة، وأن يكون مؤهلاً للتصويت، ولا يكون غير مؤهل بفضل إدانته جنائياً أو بحكم قضائي، ويكون له حساب مصرفي.

يُنتخب مجلس الشيوخ بنحو غير مباشر من قبل المؤسسات الانتخابية لكل دائرة تتكون مما مجموعه أكثر من مئة ألف عضو من مختلف مستويات الحكم المحلي. ويعد النظام الانتخابي نسبياً في الدوائر ذات المقاعد الثلاثة أو أكثر، لكن تذهب الأكثرية في المؤسسات التي بها مقعد أو مقعدين، وتنقسم المؤسسات على فئتين؛ بحيث يتم انتخاب نصف جميع أعضاء مجلس الشيوخ كل ثلاث سنوات، لمدة ست سنوات. ويخدم أعضاء مجلس الشيوخ لمدة تسع سنوات ولكنها حُفّضت إلى ست سنوات في عام ٢٠٠٤.

إن الجمعية الوطنية أقوى بكثير من مجلس الشيوخ، فحينما يكون هناك خلاف بين المجلسين، تدعو الحكومة إلى عقد لجنة مؤتمرات تضم ممثلين من المجلسين. وإذا رفض أحد المنازل اقتراح الحل التوفيق للجنة أو لم يُتوصل إلى حل وسط، يمكن للحكومة أن تطلب من الجمعية الوطنية اتخاذ القرار النهائي. فالحكومة مهيمنة إلى حد كبير على البرلمان، ولها سلطات كبيرة أخرى على الإجراءات التشريعية، بما في ذلك حينما ينتهي الجدل حول مشروع قانون حكومي وأي تعديلات تجري مناقشتها. ويمكنها أن تحوّل مشروع قانون التمويل أو الضمان الاجتماعي إلى التصويت بالثقة، الذي يعد ممرراً في الجمعية الوطنية ما لم يُصوّت على الحكومة من طريق تصويت بعدم الثقة. وفضلاً عن ذلك، إذا لم يتوصل البرلمان إلى قرار بشأن مشروع قانون مالي أو مشروع قانون تمويل الضمان الاجتماعي في غضون ٧٠ أو ٥٠ يوماً على التوالي فإن الحكومة مخولة بنص هذا التشريع بمرسوم.

وإن استقلالية البرلمان مقيدة، إذ لا يُسمح لكل مجلس بتشكيل أكثر من ثماني لجان.

مجلس القضاء

هناك عدة محاكم نهائية في فرنسا، لكل منها اختصاصها الخاص. إذ تنظر محكمة التمييز في الطعون في القضايا الجنائية والمدنية، وينظر مجلس الدولة بالطعون الإدارية؛ وتقرر المحكمة القضائية في حالة وجود تعارض بين أنظمة العدالة المدنية والإدارية، وتتألف كل من محكمة النقض ومجلس الدولة من أكثر من مئة قاضٍ، ينظرون بأنواع مختلفة من القضايا في لوائح صغيرة. وللمجلس دور استشاري أيضاً، إذ يقوم بمراجعة مشاريع القوانين الحكومية قبل تقديمها إلى البرلمان، فضلاً عن المراسيم والتشريعات المفوضة، ويُعين القضاة في محكمة النقض بواسطة المجلس الأعلى للقضاء (Supérieur de la Magistrature Judge)، وهو مسؤول أيضاً عن تأديب القضاة. إذ يتألف المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية (رئيساً)، ووزير العدل (نائباً للرئيس)، وأربعة قضاة وأربعة محامين للدائرة القانونية (واحد في كل مجموعة يعينهم رئيس الجمهورية، ورئيس كل من مجلسي البرلمان)، وستة قضاة وستة محامين في الدائرة القانونية؛ يعمل الرئيس ونائب الرئيس بحكم منصبيهما، بينما يعمل الآخرون لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد. يتكون مجلس الولايات من أعضاء مختلفين: يتم تعيين معظمهم على أساس امتحانات تنافسية، ويُعين بعضهم بواسطة رئيس الجمهورية، وبعضهم تعينهم الحكومة. يُنظر في قضايا سوء السلوك بواسطة الوزراء في محكمة العدل للجمهورية، التي تتكون من ستة برلمانيين ينتخبون من كل مجلس وثلاثة من قضاة محكمة النقض.

يعالج المجلس الدستوري القضايا الدستورية، وهو يتألف من تسعة أعضاء يعينهم الرئيس أو رئيس مجلس الشيوخ أو رئيس الجمعية الوطنية كل ثلاث سنوات لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد. فضلاً عن أن رؤساء الجمهورية السابقين يكونون أيضاً أعضاء في المجلس الدستوري، وعلى المجلس أن يؤكد دستورية جميع القوانين الأساسية قبل إصدارها، وكذلك القوانين الاعتيادية التي يطعن بها الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس أحد المجالس، و ٦٠ عضو من أعضاء مجلس الشيوخ، أو ٦٠ نائباً. وقد وسَّعت التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٨ صلاحيات المجلس في مراجعة دستورية القوانين بعد صدورها حينما تبرز قضية خاصة بالحقوق الأساسية في سياق الدعاوى القضائية.

إجراء التعديل الدستوري

يمكن اقتراح تعديل دستوري من قبل الرئيس بناء على نصيحة رئيس الوزراء أو أعضاء البرلمان، ويجب أن يُمرَّر من قبل مجلسي البرلمان اللذين يدرسانها بنحو منفصل ويصادقان عليها من طريق الاستفتاء، وإذا كان التعديل مقترحاً حكومياً فيتم التصديق عليه بأغلبية ثلاثة أخماس من جلسة مشتركة للبرلمان.